المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

# تقرير الوضع الحالي لمجال إحصاءات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون وفقًا لمعطيات الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2021-2025م)

مارس 2024م

# مقدمة

اظهرت نتائج التقييم المرحلي للخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2015-2020م) الذي نفذه المركز الإحصائي الخليجي في العام 2019م، بناءً على توجيه من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، أن الدول الأعضاء حققت تطورًا معتبرًا في العمل الإحصائي الرسمي، من حيث زيادة البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة عن دول مجلس التعاون ككتلة اقتصادية واجتماعية وبيئية موحّدة، والتوسع في نشرها بكل الوسائل المتاحة التقليدية والحديثة، وتعزيز القدرات الإحصائية البشرية والمؤسسية. وقد استفادت الدول في مسيرتها التطويرية من الدعم الفني المقدم من قبل المركز بشتى أنواعه، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وفي مجال الحسابات القومية، والتي لها أهمية كبيرة في إبراز الإنجازات الاقتصادية لكتلة دول مجلس التعاون، هنالك تقدم ملحوظ على مستوى الدول الأعضاء، حيث تقوم جميع الدول الأعضاء بإنتاج ونشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) السنوية باستخدام منهجية الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة، إضافة لإنتاجها لتلك التقديرات بشكل ربع سنوي باستخدام منهجية الإنتاج بالأسعار الجارية، ويجري العمل على تطويرها بالأسعار الثابتة وباستخدام منهجية الإنفاق أيضًا، وذلك لتحقيق التكامل بين المنهجيتين، كما تستخدم أحدث التصانيف المعتمدة دوليًا. ومع ذلك، أوضح التقييم المرحلي أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الإحصائية للخطة الاستراتيجية في المجالات ذات الأولوية بشكل كامل، والتي تركز على وجود إحصاءات موحّدة على مستوى الدول الستة في آنٍ واحد ومتطورة وفقًا للمعايير الدولية والإقليمية. مع الأخذ بالاعتبار التحديات المتعلقة باستمرارية العمل الإحصائي وقدرته على الاستجابة لاحتياجات صنع القرار في ظل الظروف الاستثنائية الناتجة عن الأزمات والأوبئة، مثل جائحة كوفيد-19 ويشمل ذلك متطلبات إنتاج نطاق أوسع من الإحصاءات والمؤشرات قصيرة المدى التي تدعم صنع القرارات في المدى القريب، بالإضافة إلى إحصاءات جديدة مكمّلة للإحصاءات الرسمية المألوفة، من أجل دعم وضع الرؤى المستقبلية ورسم الاستراتيجيات والسياسات في المديين المتوسط والبعيد.

وسعيًا لاستمرار قياس الوضع الحالي في المجالات الإحصائية ذات الأولوية، تم إعداد تقرير "**الوضع الحالي لمجال إحصاءات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون وفقًا لمعطيات الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2021-2025م)**"، حيث يهدف هذا التقرير إلى تقييم الوضع الحالي لإحصاءات الحسابات القومية في دول مجلس التعاون وسيتم التركيز على المسار الثالث ضمن الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي المشترك (2021-2025م) المتعلق بالتحول في دعم الدول الأعضاء في تطوير العمل الإحصائي وتوحيده، حيث يهدف هذا المسار إلى إحداث نقلة نوعية في الدعم المتنوع الذي يقدمه المركز للدول الأعضاء وفق الأولويات المحددة من قبلها في إطار جهودها الرامية إلى تطوير العمل الإحصائي وتوحيده وزيادة جودته، وذلك من خلال ما يلي:

- تنفيذ برنامج دعم الدول الأعضاء لتطوير العمل الإحصائي وتوحيده وزيادة جودته، والذي يهدف إلى تعزيز استجابة المنظومة الإحصائية في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية، ويشمل العديد من الأنشطة ومنها:
  - تنفيذ مهمات الدعم الفني للدول من قبل خبراء المركز أو خبراء متعاقدين.
  - عقد الدورات التدريبية والورش الإقليمية والوطنية.
  - إعداد المادة الفنية، وتشمل الأدلة، والأوراق الفنية، والمنهجيات، والاستمارات، والتصانيف، إلخ.
  - دعم تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء، ووضع إطار وآليات لمأسسة ذلك.
  - دعم أعمال اللجان وفرق العمل الإحصائية.
- إعداد تقارير عن جودة الإحصاءات الخليجية في جميع المجالات الإحصائية ذات الأولوية خلال الفترة (2021-2025م).

- تشخيص الاحتياجات التدريبية الوطنية لدول المجلس لتحقيق طموح وأهداف الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للمرحلة (2021-2025م).
- وضع أدوات التقييم اللازمة والمقنّنة التي تسهم في رصد نسب الرضا عن الدعم الفني المقدم للدول.

**وتتلخص الأنشطة الرئيسية للتطوير والمواءمة لمجال إحصاءات الحسابات القومية (2021-2025م) ضمن هذا المسار في التالي:**

1. تجميع تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008، باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق.
2. استخدام إطار العرض والاستخدام لتحقيق الاتساق بين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المختلفة.
3. الانتقال إلى تقديرات السلاسل الكمية (chain volume measures) كبديل للتقديرات بالأسعار الثابتة.
4. تطبيق التعديلات الموسمية (seasonal adjustment) على السلاسل الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية.
5. تجميع إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي باستخدام منهجية الدخل.
6. تجميع الميزانيات الوطنية (National Balance Sheets) السنوية.
7. توفير سلاسل زمنية طويلة غير منقطعة لبيانات الحسابات القومية، ومعها جسور وصل عبر نقاط انقطاع المقارنة في السلاسل (Bridges across comparability breaks in the time series).

ويوضح الجدول (1) التوقيت الزمني الذي تم تحديده لتنفيذ هذه الأنشطة.

**الجدول (1): التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة الرئيسية للتطوير والمواءمة لمجال إحصاءات الحسابات القومية (2021-2025م)**

| الأنشطة الرئيسة | تاريخ الإنجاز |
|---|---|
| 1. تجميع تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008، باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق | 2021-2023م |
| 2. استخدام إطار العرض والاستخدام لتحقيق الاتساق بين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المختلفة | 2023-2024م |
| 3. الانتقال إلى تقديرات السلاسل الكمية (chain volume measures) كبديل للتقديرات بالأسعار الثابتة | 2025م |
| 4. تطبيق التعديلات الموسمية (seasonal adjustment) على السلاسل الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية | 2025م |
| 5. تجميع إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي باستخدام منهجية الدخل | 2025م |
| 6. تجميع الميزانيات الوطنية (National Balance Sheets) السنوية | مرحلة ما بعد 2025م |
| 7. توفير سلاسل زمنية طويلة غير منقطعة لبيانات الحسابات القومية، ومعها جسور وصل عبر نقاط انقطاع المقارنة في السلاسل (Bridges across comparability breaks in the time series) | 2025م |

المركز الإحصائي الخليجي (الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك للفترة (2021-2025م)

وتعتمد مدخلات هذا التقرير على البيانات الوصفية والاستبانات المتخصصة (مثل الاستبيانات القبلية للورش والدورات التي ينظمها المركز حول مختلف مواضيع الحسابات القومية) التي يتم استيفاؤها بشكل دوري من قبل المركز الإحصائي الخليجي، إضافة إلى مخرجات الاجتماعات الدورية للجنة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون.

ويخلص هذا التقرير إلى تقديم صورة واضحة عن إحصاءات الحسابات القومية لتحديد نقاط القوة والضعف في هذا المجال، وكذلك تعتبر مخرجات هذا التقرير مدخلات هامة لتحديث أهداف الخطة الاستراتيجية الثانية 2021-2025م متى ما أمكن ذلك ولتقديم التوصيات من أجل تحسين إحصاءات الحسابات القومية في الدول الأعضاء وتوجيه الدعم الفني المناسب.

# الموقف التنفيذي للأنشطة الرئيسية للتطوير والمواءمة لمجال إحصاءات الحسابات القومية (2021-2025م) في دول مجلس التعاون

1. تجميع تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008، باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق.

يقدم هذا الجزء من التقرير، تفصيلا للموقف التنفيذي للنشاط الأول وفقا لثلاثة محاور تتمثل بالتالي:

- أولا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق
- ثانيا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع (ISIC Rev.4) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC Ver. 2)
- ثالثا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008.

## أولا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية باستخدام منهجيتي الإنتاج والإنفاق

حدد المركز الإحصائي الخليجي الحد الأدنى من مجموعة البيانات المطلوبة للتجميع والنشر على مستوى دول مجلس التعاون. والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي السنوي وربع السنوي حسب نهجي الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة. ويبين الجدول (2) مستوى التنفيذ لهذا النشاط لكل دولة، ويمكن وصف الوضع الراهن الخاص بهذا النشاط كالتالي:

**الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب نهجي الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة.**

جميع دول مجلس التعاون تقوم بتجميع ونشر الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب نهجي الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة.

**الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي حسب نهجي الإنتاج والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة.**

جميع دول مجلس التعاون تقوم بتجميع ونشر الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي وفقا لنهج الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة.

ويتم نشر الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي حسب طريقة الإنفاق من قبل المملكة العربية السعودية بالأسعار الجارية والثابتة، بينما تنشره دولة قطر بالأسعار الجارية فقط. لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي على مستوى مجلس التعاون متاح فقط وفقا لطريقة الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تلبي بشكل كامل الحد الأدنى من مجموعة البيانات المطلوبة لهذا المحور.

**الجدول (2): مستوى تلبية الحد الأدنى من مجموعة البيانات المطلوبة للتجميع والنشر في دول مجلس التعاون.**

| | | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الناتج المحلي الإجمالي السنوي** | | | | | | | |
| نهج الإنتاج | بالأسعار الجارية | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| | بالأسعار الثابتة | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| نهج الإنفاق | بالأسعار الجارية | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | متوقف |
| | بالأسعار الثابتة | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | متوقف |

| الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نهج الإنتاج | بالأسعار الجارية | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| | بالأسعار الثابتة | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| نهج الإنفاق | بالأسعار الجارية | لا | جاري العمل | نعم | جاري العمل | نعم | لا |
| | بالأسعار الثابتة | لا | جاري العمل | نعم | جاري العمل | جاري العمل | لا |

وتبعا لأعمال هذا النشاط، فقد أكد المركز الإحصائي الخليجي على الالتزام بمعايير النشر الدولية الخاصة بهذا النشاط والملخصة في التالي:

- نشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوي في غضون 9 أشهر بعد انتهاء السنة المرجعية.
- نشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي خلال ربع واحد من انتهاء الربع المرجعي.

تلتزم المملكة العربية السعودية بمعايير النشر الدولية للتقديرات السنوية والربع سنوية، في حين أن أغلب دول مجلس التعاون قد تأخرت في إصدار التقديرات السنوية للعام 2022م، ودولة الكويت لا تزال متوقفة عن انتاج التقديرات السنوية منذ العام 2019م. وفيما يخص التقديرات الربع سنوية، هنالك التزام في المواعيد المحددة في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ويتأخر نشرها في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت. ويوضح الجدول (3) مدى الالتزام بمعايير النشر الدولية للناتج المحلي الإجمالي السنوي وربع السنوي في دول مجلس التعاون. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد قامت بإعداد ونشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السريعة (Flash Estimate)، وهي عملية لتقدير الحسابات القومية الربع سنوية يتم إجراؤها خلال فترة قصيرة بعد انتهاء الربع المرجعي (بعد 40 يوما من نهاية الربع المرجعي) حيث تكون البيانات التفصيلية المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة .

**الجدول (3): مدى الالتزام بمعايير النشر الدولية للناتج المحلي الإجمالي السنوي وربع السنوي في دول مجلس التعاون، 2023**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2022- خلال 9 أشهر بعد السنة المرجعية | لا (< 9 أشهر من السنة المرجعية) | لا (< 9 أشهر من السنة المرجعية) | نعم (< 9 أشهر من السنة المرجعية) | لا (< 9 أشهر من السنة المرجعية) | لا (< 9 أشهر من السنة المرجعية) | متوقف |
| الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي- خلال ربع واحد من الربع المرجعي | لا (< 90 يوم من الربع المرجعي) | نعم (=< 90 يومًا من الربع المرجعي) | نعم (< 90 يومًا من الربع المرجعي) | نعم (=< 90 يومًا من الربع المرجعي) | لا (< 90 يومًا من الربع المرجعي) | لا (< 90 يومًا من الربع المرجعي) |

## ثانيا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع (ISIC Rev.4) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC Ver. 2)

تم تطوير التنقيح الرابع من التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية- شُعبة الإحصاء- بالأمم المتحدة تلبية للحاجة الماسة لتوفر تصنيف يشمل الصناعات الناشئة وأنماط الإنتاج الجديدة وتحسين درجة القابلية للمقارنة الدولية، وكذلك للحفاظ على الاستمرارية بين التصنيف الجديد والتصنيفات السابقة. ويعد هذا التصنيف (ISIC Rev4) متوافق مع نظام الحسابات القومية 2008 وكذلك تصنيف (CPC2). وبالنظر إلى ما تنشره دول مجلس التعاون، فإن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان ودولة قطر تنشر بياناتها وفقًا لتصنيف (ISIC Rev4) وتستخدم تصنيف (CPC2). ويلخص جدول (4) مدى تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev4) والتصنيف المركزي للمنتجات التنقيح الثاني (CPC2) في دول مجلس التعاون

الجدول (4): مدى تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev4) والتصنيف المركزي للمنتجات التنقيح الثاني (CPC2) في دول مجلس التعاون

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC Rev4) | نعم | جاري العمل | نعم | نعم | نعم | لا |
| التصنيف المركزي للمنتجات التنقيح الثاني (CPC2) | نعم | جاري العمل | نعم | نعم | نعم | لا |

## ثالثا: تجميع ونشر تقديرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس نظام الحسابات القومية 2008.

إن نظام الحسابات القومية 2008 جاء ليكون شاملا ومرنا بما يكفي حتى تستطيع أي دولة مهما كان هيكلها الاقتصادي والترتيبات المؤسسية أو مستوى التطور فيها أن تنتقي من نظام الحسابات القومية الأجزاء التي تعتبر الأكثر قابلية للتطبيق في ضوء احتياجاتها وقدراتها الخاصة. حيث أن الفترة الزمنية اللازمة لعملية تطبيق هذا النظام تعتمد على الواقع الخاص والإمكانيات الموجودة في كل دولة على حدة. وكما هو معروف أن نظام الحسابات القومية يتصف بالمرونة النسبية، إذ أنه لا يوجد مقياس ثابت للحكم على تطبيق النظام، وإنما هنالك مجموعة من المقاييس الإرشادية التي تم وضعها من قبل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة لقياس واقع تطبيق نظام الحسابات القومية 2008. اعتبر المركز الإحصائي الخليجي أن تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 هو أحد أهم الأهداف التي يجب تحقيقها بحلول عام 2023م. إذ يساعد تحقيق هذا الهدف على توحيد الأساليب المتبعة في تقديرات الحسابات القومية والتي بدورها تؤدي إلى تجميع مؤشرات للحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون بشكل متسق وقابل للمقارنة، وقد خطت جميع دول مجلس التعاون خطوات جيدة في تنفيذ التغيرات ذات الصلة التي يتطلبها النظام. وفي هذا المجال، حققت كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر تقدما في عملية الانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008، وذلك من خلال توفير متطلبات الحد الأدنى للانتقال وأهم نقاط الامتثال المفاهيمي، وكذلك سلطنة عمان إذ نشرت مؤخرا (نهاية العام 2021م) بيانات الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية 2008 بالتزامن مع تغيير سنة الأساس إلى سنة 2018م بدلا من سنة 2010م. وتعمل باقي دول مجلس التعاون على عملية الانتقال، حيث تم اعتماد العديد من المفاهيم والتغيرات ذات الصلة بالنظام مع استمرار الحاجة إلى بعض التعديلات الضرورية اللازمة لعملية الانتقال. ولإجراء تقييم للوضع الراهن لعملية تطبيق النظام في دول مجلس التعاون سوف يتم التحليل من خلال دراسة مجموعة من المقاييس الإرشادية التي تم وضعها من قبل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، وتتمثل بالتالي:

- المعالم الست لقياس درجة تنفيذ نظام الحسابات القومية (Six Milestones)
- مجموعات بيانات الحد الأدنى المطلوبة (Minimum Requirement Data Set)
- استمارة الامتثال المفاهيمي (Conceptual Compliance Questionnaire)

ولتقييم الوضع الحالي لمدى تطبيق نظام الحسابات القومية في دول مجلس التعاون سيتم التفصيل حسب كل مقياس كالتالي:

- المعالم الست لقياس درجة تنفيذ نظام الحسابات القومية (Six Milestones) بالتقاطع مع مجموعة بيانات الحد الأدنى المطلوبة (Minimum Requirement Data Set)

تهدف هذه المعالم إلى تقديم بعض الإرشادات للدول التي تفكر في توسيع نطاق تغطية حساباتها القومية بما يتماشى مع توصيات نظام الحسابات القومية. إضافة إلى اعتبارها بمثابة أداة رصد تسمح بقياس مستوى تطور الحسابات القومية في نقاط زمنية مختلفة.

وتكاملا مع تلك المعالم تم تصنيف بيانات الحد الأدنى المطلوبة إلى ثلاثة مجموعات كالتالي:

- المجموعة الأولى: هي معيار محدد يسمى مجموعة بيانات الحد الأدنى من المتطلبات (MRDS) وهي مجموعة من الحسابات السنوية التي تجمع بشكل أساسي الحسابات الموصى بها.
- المجموعة الثانية: هي مجموعة البيانات الموصى بها نظرًا لأهميتها في تقييم تطورات الاقتصاد كبعض الحسابات السنوية وبعض الحسابات ربع السنوية.
- المجموعة الثالثة: هي مجموعة البيانات المرغوبة، والتي تشمل بعض البيانات المفيدة لوصف الاقتصاد والتي من الجيد تجميعها متى ما أمكن ذلك.

ولتقييم هذه المعالم، تم الاستعانة باستبانات الأمم المتحدة السنوية الخاصة بالحسابات القومية ( UN- NAQ)، حيث أن كل معلم من هذه المعالم مرتبط بمجموعة من الجداول في تلك الاستبانات[1].

**المعلم الأول:** إن الدول التي حققت متطلبات المعلم الأول يجب أن تكون لديها المؤشرات الأساسية على أساس سنوي للناتج المحلي الإجمالي وفقًا لنهج الإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة ويعبر عنها الجدولين (1.1 و1.2)، ووفقًا للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة ويعبر عنها الجدولين (2.1/2.4 و2.2/2.5) إضافةً إلى مكونات القيمة المضافة / العمالة وفقًا للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية ويعبر عنها الجدول (2.3/2.6). ويوضح الجدول (5) أن جميع دول مجلس التعاون تقوم بتجميع جميع تلك الجداول المقابلة لهذا المعلم على أساس سنوي.

**الجدول (5): تقييم المعلم الأول في دول مجلس التعاون**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.1 الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لنهج الإنفاق بالأسعار الجارية | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| 1.2 الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لنهج الإنفاق بالأسعار الثابتة | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| 2.1/2.4 القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقًا للأنشطة الاقتصادية | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| 2.2/2.5 القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفقًا للأنشطة الاقتصادية | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| 2.3/2.6 مكونات القيمة المضافة / العمالة وفقًا للأنشطة الاقتصادية، بالأسعار الجارية | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |

**المعلم الثاني:** إن الدول التي حققت متطلبات المعلم الثاني يجب أن تكون لديها المؤشرات المرتبطة بالدخل القومي الإجمالي والمؤشرات الأولية الأخرى وبقية حسابات العالم مثل الحساب الخارجي للدخل الأساسي والتحويلات الجارية وحسابات رأس المال والحسابات المالية. ويتم التعبير عن متطلبات هذا المعلم وفقا للجداول التالية:

1.3 العلاقات بين إجماليات المنتجات والدخل والمدخرات وصافي الإقراض

4.1 حسابات الاقتصاد الكلي (حتى صافي الإقراض)

[1] جداول المعالم الست لقياس درجة تنفيذ نظام الحسابات القومية في دول مجلس التعاون المشار إليها في هذا التقرير، لا تعكس معلومات عن آخر ما هو متوفر من بيانات وإنما تبين تجارب الدول في توفيرها سواء كانت لسنوات محددة أو سلسلة زمنية غير مستمرة.

4.2 حسابات بقية العالم (حتى صافي الإقراض)

يوضح الجدول (6) أن جميع دول مجلس التعاون تقوم بتجميع جداول العلاقات بين إجماليات المنتجات والدخل والمدخرات وصافي الإقراض. بينما يتم تجميع حسابات إجمالي الاقتصاد حتى حسابات رأس المال لكل من مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت.

**الجدول (6): تقييم المعلم الثاني في دول مجلس التعاون**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.3 العلاقات بين إجماليات المنتجات والدخل والمدخرات وصافي الإقراض | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| 4.1 حسابات الاقتصاد الكلي (حتى صافي الإقراض) | متوفر جزئيا | متوفر جزئيا | متوفر | متوفر جزئيا | متوفر جزئيا | متوفر جزئيا |
| 4.2 حسابات بقية العالم (حتى صافي الإقراض) | غير متوفر | متوفر جزئيا | متوفر | متوفر جزئيا | متوفر جزئيا | متوفر جزئيا |

**المعلم الثالث:** إن الدول التي حققت متطلبات المعلم الثالث يجب أن تكون لديها -بالإضافة إلى جداول المعلم الثاني- حسابات الإنتاج لجميع القطاعات المؤسسية وإضافة لتوليد الدخل، وتخصيص الدخل الأولي، ودخل التوزيع الثانوي، واستخدام الدخل المتاح وحسابات رأس المال والحسابات المالية للقطاع الحكومي. ويتم التعبير عن متطلبات هذا المعلم وفقا لتوافر البيانات الواردة أعلاه في الجداول التالية:

4.3 حسابات قطاع المؤسسات غير المالية

4.4 حسابات الشركات المالية

4.5 حسابات القطاع الحكومي العام

4.6 حسابات قطاع الأسرة

4.7 حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية

**الجدول (7): تقييم المعلم الثالث في دول مجلس التعاون**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **حساب الإنتاج لجميع القطاعات المؤسسية** | | | | | | |
| حساب الإنتاج للقطاع غير المالي | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب الإنتاج للقطاع المالي | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب الإنتاج للقطاع الحكومي | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب الإنتاج للقطاع الأسر المعيشية | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب الإنتاج لقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| **حسابات القطاع الحكومي** | | | | | | |
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب رأس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| الحساب المالي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |

**المعلم الرابع:** إن الدول التي حققت متطلبات المعلم الرابع يجب أن تكون لديها الحسابات الاقتصادية المتكاملة لجميع القطاعات المؤسسية، وتحديدا: حساب الإنتاج؛ حساب توليد الدخل؛ حساب تخصيص الدخل الأولي؛ حساب تخصيص التوزيع الثانوي للدخل؛ حساب استخدام الدخل المتاح؛ وحساب رأس المال. وتشمل متطلبات المعلم الرابع -بالإضافة إلى تلك الموجودة في المعلم الثالث- بيانات توليد الدخل وتخصيص الدخل الأولي ودخل التوزيع الثانوي واستخدام الدخل المتاح وحسابات رأس المال وفقا لتوافر ها في الجداول التالية:

4.3 حسابات قطاع المؤسسات غير المالية

4.4 حسابات الشركات المالية

4.5 حسابات القطاع الحكومي العام

4.6 حسابات قطاع الأسرة

4.7 حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية

**الجدول (8): تقييم المعلم الرابع في دول مجلس التعاون**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحسابات الاقتصادية المتكاملة لجميع القطاعات المؤسسية** | | | | | | |
| **حسابات القطاع غير المالي** | | | | | | |
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب راس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| **حسابات القطاع المالي** | | | | | | |
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب راس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| **حسابات القطاع الحكومي** | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب راس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| **حسابات قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح** | | | | | | |
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب راس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| **حسابات قطاع الأسر المعيشية** | | | | | | |
| حساب توليد الدخل | غير متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب تخصيص الدخل الأولي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب توزيع الدخل الثانوي | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب استخدام الدخل المتاح | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |
| حساب راس المال | غير متوفر | متوفر | متوفر | غير متوفر | متوفر | متوفر |

**المعلمين الخامس والسادس:** إن الدول التي حققت متطلبات المعلم الخامس يجب أن تكون لديها –إضافة لمتطلبات المعالم السابقة- الحسابات المالية لجميع القطاعات المؤسسية، والدول التي حققت متطلبات المعلم السادس يجب أن تكون لديها التغييرات الأخرى في حساب الأصول والميزانية العمومية لجميع القطاعات المؤسسية. ويتم التعبير عن متطلبات هذا المعلم وفقا لتوافر البيانات الواردة أعلاه في الجداول التالية:

4.3 حسابات قطاع المؤسسات غير المالية

4.4 حسابات الشركات المالية

4.5 حسابات القطاع الحكومي العام

4.6 حسابات قطاع الأسرة

4.7 حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية

**الجدول (9): تقييم المعلم الخامس والسادس في دول مجلس التعاون**

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحسابات المالية والتغيرات الأخرى في حساب الأصول والميزانية العمومية للقطاعات التالية:** | | | | | | |
| حسابات الاقتصاد الكلي | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات بقية العالم | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات قطاع الشركات غير المالية | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات الشركات المالية | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات قطاع الحكومة العامة | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات قطاع الأسرة | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |
| حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر | غير متوفر | غير متوفر | متوفر جزئيا | غير متوفر | غير متوفر | غير متوفر |

- استمارة الامتثال المفاهيمي (Conceptual Compliance Questionnaire)

تم تطوير هذه الاستمارة من خلال مجموعة من الأسئلة محدودة النطاق بحيث تركز فقط على الفروقات المفاهيمية ما بين نظام الحسابات القومية 1993 ونظام الحسابات القومية 2008، وتمثل الركيزة الرئيسية التي يستند إليها تقييم البعد المفاهيمي في معرفة مدى استخدام مفاهيم نظام الحسابات القومية 2008 وقواعده المحاسبية وتصنيفاته. وعلى صعيد الممارسة العملية، ينبغي ألا يجري تطبيق ذلك على الناتج المحلي الإجمالي فحسب، فهناك حاجة أيضا إلى فحص الحسابات بأكملها للتأكد من امتثالها.

قام المركز الإحصائي الخليجي باستيفاء استبيان الامتثال المفاهيمي لدول مجلس التعاون في منتصف عام 2023م، وتم تجميع الردود التي تم تلقيها في الجدول (10) لتسهيل عملية التحليل، والتركيز هنا سيكون على التغيرات المفاهيمية ذات الأولوية التي حددتها لجنة إحصاءات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون في عام 2014م والمتمثلة بالنقاط التالية:

- معالجة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وتوزيعها: تبين استجابة الدول على السؤال 11 " هل حُسب ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بالفوائد على القروض والمدخرات فقط باستخدام أسعار الفائدة على المدخرات والقروض وسعر فائدة مرجعي؟" أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد اتمتا إجراء هذا التعديل وجاري العمل على ذلك من قبل دولة الكويت ولم يتم إجراء هذا التعديل بعد في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر. وفيما يخص توزيع هذه الخدمات وفقا للمستخدمين كما يشير إليه السؤال 12 " هل خُصص ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة للمستخدمين على نحو غير مباشر؟" يتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فعليا قامتا بذلك التعديل ولم يتم ذلك في بقية دول مجلس التعاون.

- رسملة نفقات معينة من الإنفاق على الدفاع: تبين استجابة الدول على السؤال 1 "هل اشتمل تكوين رأس المال الإجمالي على مجمل نفقات الدفاع التي تكبدتها الحكومة العامة في الأصول الثابتة، بما فيها أنظمة الأسلحة العسكرية؟" أن المملكة العربية السعودية قامت بشمول نفقات الدفاع ضمن التكوين الرأسمالي. وسلطنة عمان ودولة قطر قامتا بتعديل الإنفاق جزئيا ولم يتم ذلك في بقية دول مجلس التعاون.

- رسملة البحث والتطوير: تبين استجابة الدول على السؤال 3 "هل أدرجت نفقات البحوث والتطوير في ناتج رأس المال الإجمالي وفي تكوينه؟" أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان و دولة الكويت قد قامت بذلك التعديل و جاري العمل عليه من قبل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بينما لم يتم إجراء هذا التعديل في مملكة البحرين.

- رسملة البحث والتطوير للحساب الخاص: تبين استجابة الدول على السؤال 5 "هل أُدمجت مشتريات برمجيات الحاسوب المتوقع استخدامها لأكثر من سنة في تكوين رأس المال الإجمالي؟" أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد قامت بذلك التعديل وجاري العمل عليه من قبل دولة الكويت بينما لم يتم إجراء هذا التعديل في كل من مملكة البحرين ودولة قطر.

- الاستفادة من تطوير البرمجيات للاستخدام الخاص: تبين استجابة الدول على السؤال 6" هل أُدمجت نفقات تطوير برمجيات الحاسوب لأغراض الحساب الخاص المتوقع استخدامها لأكثر من سنة ولأغراض البيع في تكوين رأس المال الإجمالي وفي ناتجه؟" أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد قامت بذلك التعديل وجاري العمل عليه من قبل بقية الدول. وتشير أيضا استجابة الدول على السؤال 7 "هل أُدمجت النفقات على جميع قواعد البيانات المتوقع استخدامها لأكثر من سنة، سواء عن طريق الشراء من السوق أم عن طريق صناعتها داخليا، في تكوين رأس المال الإجمالي وهل أُدمج نفقات تطويرها في ناتج رأس المال الإجمالي؟" أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد قامت بذلك التعديل و جاري العمل عليه من قبل سلطنة عمان ودولة الكويت بينما لم يتم إجراء هذا التعديل في كل من مملكة البحرين و دولة قطر.

**الجدول (10): استبيان الامتثال المفاهيمي لنظام الحسابات القومية 2008 الخاص بدول مجلس التعاون***

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عناصر تؤثر في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الإجمالي** | | | | | | |
| 1 - هل اشتمل تكوين رأس المال الإجمالي على مجمل نفقات الدفاع التي تكبدتها الحكومة العامة في الأصول الثابتة، بما فيها أنظمة الأسلحة العسكرية؟ | لا | لا | نعم | جزئيا | جزئيا | لا |
| 2 - هل أدرج استهلاك رأس المال الثابت في جميع الأصول الحكومية الثابتة العامة (المطارات والطرق والمستشفيات والأرصفة والسدود وحواجز الأمواج وأشكال التشييد الأخرى ما عدا الهياكل) بما فيها نظم الأسلحة الحربية؟ | لا | لا | نعم | جزئيا | جزئيا | جزئيا |
| 3 - هل أدرجت نفقات البحوث والتطوير في ناتج رأس المال الإجمالي وفي تكوينه؟ | جزئيا | لا | نعم | نعم | جزئيا | نعم |
| 4 - هل رُسملت جميع نفقات أنشطة استكشاف المعادن (الناجحة وغير الناجحة) في تكوين رأس المال الإجمالي؟ | لا | لا | نعم | نعم | جزئيا | نعم |
| 5 - هل أُدمجت مشتريات برمجيات الحاسوب المتوقع استخدامها لأكثر من سنة في تكوين رأس المال الإجمالي؟ | نعم | لا | نعم | نعم | لا | جزئيا |
| 6 - هل أُدمجت نفقات تطوير برمجيات الحاسوب لأغراض الحساب الخاص المتوقع استخدامها لأكثر من سنة ولأغراض البيع في تكوين رأس المال الإجمالي وفي ناتجه؟ | لا | لا | نعم | نعم | لا | لا |

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 - هل أُدمجت النفقات على جميع قواعد البيانات المتوقع استخدامها لأكثر من سنة، سواء عن طريق الشراء من السوق أم عن طريق صناعتها داخليا، في تكوين رأس المال الإجمالي وهل أُدمج نفقات تطويرها في ناتج رأس المال الإجمالي؟ | نعم | لا | نعم | جزئيا | لا | جزئيا |
| 8 - هل أُدمجت نفقات الترفيه والمواد الأدبية أو الفنية الأصلية في تكوين رأس المال الإجمالي وهل أُدمجت نفقات تطويرها في ناتجه؟ | لا | لا | نعم | لا | لا | لا |
| 9 - هل أُدرجت النفقات على المقتنيات الثمينة في تكوين رأس المال الإجمالي؟ | نعم | لا | لا | لا | نعم | لا |
| 10 - هل أُدمج النمو الطبيعي للغابات المستزرعة في رأس المال الإجمالي وفي تكوينه؟ | لا | لا | لا | لا | لا ينطبق | لا ينطبق |
| 11 - هل حُسب ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بالفوائد على القروض والمدخرات فقط باستخدام أسعار الفائدة على المدخرات والقروض وسعر فائدة مرجعي؟ | نعم | لا | نعم | لا | لا | جاري العمل |
| 12 - هل خُصص ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة للمستخدمين على نحو غير مباشر؟ | نعم | لا | نعم | لا | لا | لا |
| 13 - هل أُدمج إنتاج جميع السلع التي تنتجها الأسر المعيشية، سواء ما كان منها للبيع أم لا، في ناتج رأس المال الإجمالي؟ | لا | لا | نعم | نعم | لا | لا |
| 14 - هل أُدمجت أنشطة المقرضين من الحساب الشخصي في الناتج؟ | لا | نعم | لا | لا | لا ينطبق | لا |
| 15 - هل تشمل قيمة ناتج السلع التي تنتجها، والخدمات التي تقدمها، الأسر المعيشية والمؤسسات لغرض الاستخدام النهائي الذاتي، عندما تقدر على أساس التكاليف، عائد رأس المال الثابت؟ | لا | لا | نعم | لا | لا | لا |
| 16 - هل يقدر ناتج خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة باستخدام المطالبات المُعدلة ومكملات معدلة للأقساط؟ | نعم | لا | نعم | نعم | لا | لا |
| 17 - هل يقدر ناتج البنك المركزي بصورة منفصلة لخدمات الوساطة المالية، وخدمات السياسات النقدية، وخدمات الإشراف اللازمة للرقابة على المؤسسات المالية؟ | لا | لا | لا | نعم | لا | لا |
| 18 - هل عوملت الوحدة التي تضطلع بنشاط تبعي محض، والكائنة في موقع مستقل جغرافي، على أنها مؤسسة مستقلة؟ | لا | نعم | لا | لا | لا | لا |
| 19 - هل عومل ناتج نشاط صناديق المعاشات التقاعدية غير المستقلة ونظم المعاشات التقاعدية غير الممولة بصورة مستقلة؟ | لا | نعم | نعم | لا ينطبق | لا | لا ينطبق |
| **تقديرات الحجم** | | | | | | |
| 20 - هل قُدرت الأحجام باستخدام إجراء تسلسلي سنويا؟ | لا | لا | جزئيا | لا | لا | لا |
| **التأمينات/المساهمات الاجتماعية** | | | | | | |
| 21 - هل خُصمت المساهمات الاجتماعية غير الممولة (من أجل المرض أو البطالة أو التقاعد وما إلى ذلك) التي تقدمها المشاريع للتعويض على الموظفين، وأُدرجت بشكل مساهمات في نظام التأمينات الاجتماعية؟ | لا | لا | جزئيا | لا | لا | لا |
| 22 - هل تشمل التقديرات التأمينية، بخلاف التأمين على الحياة، مكملات للأقساط؟ | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | لا |
| 23 - هل تشمل أقساط التأمين على الحياة مكملات للأقساط؟ | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | لا |
| 24- هل عوملت المطالبات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن كوارث طبيعية كتحويلات رأسمالية؟ | لا ينطبق | لا | لا ينطبق | لا | لا | لا ينطبق |
| **العناصر التي تؤثر في الدخل القومي الإجمالي** | | | | | | |
| 25 - هل أُدرجت تقديرات العوائد المعاد استثمارها في حسابات باقي بلدان العالم؟ | نعم | لا | نعم | نعم | لا | لا |
| 26 - هل استُبعدت تحويلات العمال الأجانب من الدخل القومي الإجمالي؟ | لا | لا | نعم | نعم | لا | نعم |
| **العناصر التي لا تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي** | | | | | | |

| | الإمارات | البحرين | السعودية | عمان | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *تقييم الناتج* | | | | | | |
| 27 - أ - هل يُقيم الناتج والقيمة المضافة وفقا للأسعار الأساسية؟[i] | نعم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم |
| 27 - ب - هل يُقيم الناتج والقيمة المضافة بأسعار المنتجين؟[i] | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | لا |
| 27 - ج - هل تُقيم القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج؟[i] (ليست جزءا من نظام الحسابات القومية لعام 2008) | نعم | نعم | نعم | نعم | لا | لا |
| 28 - هل سُجلت السلع التحويلية على أساس القيمة الصافية؟ | لا | نعم | جزئيا | لا | لا | لا |
| *الاستهلاك النهائي* | | | | | | |
| 29 - هل قُسمت نفقات الاستهلاك الحكومي النهائي إلى استهلاك فردي و جماعي؟ | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |

* تم استيفاء الاستبيان من دول المجلس في منتصف 2023م

## 2. استخدام إطار العرض والاستخدام لتحقيق الاتساق بين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المختلفة

تشير التوصيات الدولية إلى اعتماد جداول العرض والاستخدام الأحدث كجداول مرجعية (benchmarking) لإعداد الحسابات القومية السنوية والربع سنوية، بحيث تضمن هذه الطريقة تناسق ودقة إنتاج تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاثة المتعارف عليها، ومن هنا جاء اهتمام المركز الإحصائي الخليجي باعتماد إعداد جداول العرض واستخدامها كمقياس مرجعي للناتج المحلي الإجمالي كهدف استراتيجي. وتختلف تجربة تجميع هذه الجداول بين دول مجلس التعاون. ففي مملكة البحرين تم إعداد جداول العرض والاستخدام لعام 2013م ولا يوجد حاليا عمل قائم لتحديث هذه الجداول. وفي المملكة العربية السعودية تم إعدادها للأعوام 2014 – 2021 . أما سلطنة عمان فلديها تجربة في إعداد هذه الجداول ..... وأنتجت دولة الكويت جداول العرض والاستخدام لعام 2015م. واعدت دولة قطر جداول العرض والاستخدام لعامي 2014م و 2016م. ولا توجد خطة لدولة الإمارات العربية المتحدة لإعداد جداول العرض والاستخدام على مستوى الدولة بالتعاون مع مركز الإحصاء في أبو ظبي (SCAD) ومركز دبي للإحصاء (DSC).

## 3. الانتقال إلى تقديرات السلاسل الكمية (chain volume measures) كبديل للتقديرات بالأسعار الثابتة

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من خلال نهجين؛

(1) طريقة الأسعار الثابتة (سنة أساس ثابتة)، وهو النهج المستخدم حاليًا من قبل جميع دول مجلس التعاون.

(2) طريقة تقديرات السلاسل الكمية السنوية.

ووفقا لهذا الهدف، فإن دول مجلس التعاون تعد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالاعتماد على سنة أساس 2018 لسلطنة عمان ودولة قطر و2010 لبقية دول مجلس التعاون. نتيجة لذلك، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لم تعد تعكس اتجاهات الحجم الفعلية. حيث أن التغير التكنولوجي في هذه الاقتصادات سريع، وكذلك تغير الأسعار النسبية. ولهذا السبب، يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن تقدم الدول تقديرات حجم السلسلة بدلاً من تقديرات الأسعار الثابتة التقليدية لفترة الأساس الثابتة أو على الأقل تحديث سنة الأساس كل خمس سنوات.

4. تطبيق التعديلات الموسمية (seasonal adjustment) على السلاسل الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية

يعد أسلوب التعديلات الموسمية أسلوبًا مهمًا لتقديم بيانات الحسابات القومية الربع سنوية لأنه يوفر "فهمًا أفضل للاتجاهات الأساسية ودورة الأعمال والحركات قصيرة المدى في سلسلة زمنية من خلال تقديم نظرة تكميلية حول التطورات الحالية لسلسلة الاقتصاد الكلي، مما يسمح بإجراء مقارنات بين أرباع السنة دون وجود التأثيرات الموسمية والتقويمية "[2]. وكان من المخطط له أن تقوم دول جميع دول مجلس التعاون بإعداد وتقديم تقديرات الحسابات القومية الربع سنوية معدلة موسميا في عام 2018م، ولكن تم تأجيل هذا الهدف إلى عام 2025م، حيث تبين أن هنالك أولوية وتركيز أكبر على تحقيق الأهداف الأخرى، وبالمقابل تنشر المملكة العربية السعودية بالفعل هذه التقديرات، وكذلك تم إعدادها داخليا في دولة قطر ولا تزال في طور النشر.

وتمثل بقية الأنشطة التالية ضمن مجال الحسابات القومية للخطة الاستراتيجية (2021-2025) والمستهدفة خلال الفترة 2024-2025م:

5. تجميع إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي باستخدام منهجية الدخل
6. تجميع الميزانيات الوطنية (National Balance Sheets) السنوية
7. توفير سلاسل زمنية طويلة غير منقطعة لبيانات الحسابات القومية، ومعها جسور وصل عبر نقاط انقطاع المقارنة في السلاسل (Bridges across comparability breaks in the time series)

أنشطة تالية للأنشطة السابقة حيث لا تعمل دول مجلس التعاون بشكل فعلي على هذه الأنشطة حتى الآن.

[2] صندوق النقد الدولي. (2017). دليل الحسابات القومية ربع السنوي.